FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المرصد الاجتماعي التونسي

كراسات المنتدى عدد 4

في تدبير أزمة «كوفيد 19» في تونس

سياسات الدولة والفئات الأكثر تضرّرا

تنسيق: سفيان جاب الله

سبتمبر 2020

***

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي **كراسات المنتدى**

***

حقوق التأليف محفوظة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الطباعة : المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- سبتمبر 2020
ISSN : 2724-6833

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المرصد الاجتماعي التونسي

كراسات المنتدى عدد 4

في تدبير أزمة «كوفيد 19» في تونس

سياسات الدولة والفئات الأكثر تضرُّرا

تنسيق: سفيان جاب الله

سبتمبر 2020

الإدارة والتحرير:
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 47 شارع فرحات حشاد، 1001، تونس

المديـر المسؤول:
علاء الطـــالبي

أعضاء لجنة التحرير:
حياة عمامو، صلاح الدين بن فرج، رياض بن خليفة، نزار بن صالح،
ماهر حنين، سفيان جاب الله، مالك كفيف، محمد سليم بن يوسف

التدقيق اللغوي:
وليد فيّـــــالة

صورة الغـــلاف:
حسـام سعـــاف

طبـــــــاعة:
الطباعة المتضامنة

المحتوى

سفيان جاب الله

تقديم عام للكُرّاس 07

المحور الأولّ: في القراءات المُمكنة لأداء الدولة زمن الجائحة..... 22

منـــــال دربالي

لمحة تاريخية عن الأوبئة في تونس. 23

حسـام سعّــاف

هوموستازية المُجتمع المختل أو في تضاعف إقصاء الهامش زمن الحدث الوبائي: قراءة أنثروبولوجية. 36

آية بوصحيــح

تعميق اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المجتمعية في زمن الوباء: (مقاربة قانونية). 49

يوسف موسى

الأداء الخطابي لرئيس الجمهورية في السياق الوبائي: كيف خاطب الفئات الأكثر تضررا؟.. 60

المحور الثاني: بورتريه الفئات السوسيو-مهنيّة الأكثر تضرُّرًا من الحجر الصحّي..... 76

رضـــا كــارم

النّساء العاملات بحقول الاستلاب زمن الكورونا: ذكوريّة الفضاء، والهيمنة المزدوجة. 77

هيثم مدوري

عمّال البناء: الواقع، الحَجْر والإجراءات. قراءة في آثار الجائحة وتفكيك الأزمة. 94

أمل الهـــازل

عاملات النظافة في المُستشفيات زمن الجائحة: الفاعلات في المعركة من أجل الحياة..... 111

منتصر النغموشي

بورتريهات عاملي المقاهي والحانات في زمن الكورونا: من أجل رسم صورة للهشاشة الاجتماعية..... 126

فهمـــي البلطـي

طبيب في مواجهة الكوفيد 19: كيف عاش الأطبّاء الموجة الأولى للوباء؟. 145

محمد سليم بن يوسف

أجراء القطاع الخاص والمسألة الاجتماعية في فترة الحجر الصحي: مجالات الفعل الجماعي والتسييس.. 163

المحور الثالث: في رصد تحولّ/تغيّر كميّ ونوعي لظواهر اجتماعيّة إبان الحجر الصحّي 180

خـــالد طبـــابي

ديناميكيات الهجرة غير النظامية في تونس: محاولة في قراءة المشهد الهجري زمن الوباء.... 181

حـــازم شيخاوي

في فهم العنف المسلط على النساء داخل الفضاءات زمن الكورونا.. 202

أحمد الســـاسي

كيف عاشت الأحياء الشعبيّة جائحة الكوفيد 19؟ الكبّاريّة نموذجا..... 214

المحور الثاني:

بورتريه الفئات السوسيو- مهنيّة الأكثر تضرّرًا من الحجر الصحّي

أجراء القطاع الخـاص والمسألة الاجتمـاعية في فترة الحجر الصحي : مجالات الفعل الجماعي والتسييس

محمد سليم بن يوسف

"عندما تسير الأمور بطريقة جيدة، قد نسرد لأنفسنا خرافات، لكن واقع المؤسسات يظهر في فترة الأزمة. عندها دائماً ما نرى ما يحدث حقاً وما هو واقع علاقات السلطة."

فريدريك لوردون

ملخص :

تحاول هذه الورقة أن تحلل واقع النزاعات الشغلية لأجراء القطاع خاص في فترة الحجر الصحي. ففي سياق تصارع فيه الفئات الاجتماعية على تقاسم كلفة اللاإنتاج الذي فرضته مقتضيات مقاومة الجائحة الكورونية، تترتب آثار غير مسبوقة على ظروف حياة من لا يملكون سوى قوة عملهم لتوفير قوت يومهم. يسعى هذا النص إلى تقصي هذه الآثار، لكنه لا يتغافل عن استراتيجيات المقاومة وطرق الفعل الجماعي التي تعرف إعادة تشكل على ضوء المعوقات الظرفية التي توحي، للوهلة الأولى، بانعدام شروط التنظم لدى الأجراء واستحالة العمل المطلبي والاحتجاجي. يتطرق التحليل كذلك إلى مسارات تسييس المسألة الاجتماعية في فترة الحجر، وهي تخضع إلى "تقسيم للعمل السياسي" بين فاعلين مختلفين منخرطين في المسألة الاجتماعية، يتدخلون لا فقط في "عوممة" القضايا الشغلية، بل بتسييسها وإدماجها في خطاب سياسي حول النموذج الاقتصادي ككل. نهدف من خلال هذه الورقة إلى رسم مناطق تسييس المسألة الاجتماعية فترة الحجر، والتي نتناولها حسب منهج تفاعلي.

Abstract

In this paper, we aim to analyze the reality of the private sector's labour conflicts in the lockdown period. In a context where social categories are in struggle to share the non-production cost imposed by the requisites of containing the pandemic, unprecedented effects reach the life conditions of those who have nothing but their workforce to guarantee their livelihood. This text aims to explore these effects, but doesn't ignore the resistance strategies and modes of collective action that are being reconfigured on the lights of the circumstantial constraints that leads to suppose, *a priori*, an inexistence of organization conditions and thus an impossibility of the revendicative and protest action.

The analyze seizes also the social question's processes of politicization in times of lockdown, which are subject to a "division of the political work" between different engaged actors that intervene, not only in the "publicization" of labour conflicts, but also in their politicization by integrating them in a political debate on the whole economic model. Thus, this paper aims to draw the social question's zones of politicization during the lockdown period, and that we seize thanks to an interactionist method.

رسميا، ظهر الوباء في تونس يوم 2 مارس/آذار، وسرعان ما اتخذت عدة تدابير للحد من انتشاره. في 20 مارس/آذار، أعلن رئيس الجمهورية قيس سعيّد حجرا صحيا شاملا وحظرا للتنقل بين المدن. ويفترض هكذا إجراء قدرة المواطنين -المتفاوتة- على تحمله، وهو أمر لا يتناسب مع واقع أولئك الذين يحاولون العيش -أو البقاء على قيد الحياة- من خلال عملهم. فالعمل عن بعد ليس متاحا إلا في قطاعات محدودة، ولا يمكن تعميمه في بلد يعيش جل سكانه حالة عدم استقرار اقتصادي.

في خطابه يوم 21 مارس، أعلن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ إجراءات اجتماعية لها ثلاثة أهداف: الأول هو ألا يبقى أي تونسي في حالة احتياج في هذه الظروف الاستثنائية، والثاني هو أن لا تشهد هذه الفترة فقدان مواطن شغل، والثالث ألا تغلق أي مؤسسة اقتصادية والاستعداد لإنعاشها بعد أن تمر هذه الأزمة. من جهة أخرى، أعلن الفخفاخ عن إيقاف الإنتاج في القطاعات "غير الأساسية" للإقتصاد لإيقاف توغل الجائحة، وأرفقت الحكومة ذلك في الأيام الموالية بقائمة حصرية للأنشطة الإقتصادية التي لا يشملها إيقاف الإنتاج. وإذ كانت هذه الإجراءات محل انتقادات منذ الإعلان عنها من حيث قدرتها على حماية الفئات الإجتماعية الهشة، خاصةً تلك التي تعيش من أنشطة تصنف في الإقتصاد "غير المهيكل"، حفزت هذه الإجراءات بصفة أشمل إعادة طرح مسألة الحماية الإجتماعية في مجتمع الأجراء كذلك.

ويمكن أن نستشف هذه الراهنية المستجدة للمسألة الإجتماعية في القطاع الخاص من خلال ثلاثة قرائن نعتبرها ذات وجاهة. أولاً، يشير الترابط الوثيق في الخطاب الرسمي والسياسات العمومية منذ بزوغ الجائحة، بين المشكل الصحي من جهة والمسألة الإجتماعية من جهة أخرى، إلى مركزية الثانية في ظرف نزل على واقع إجتماعي تطغى عليه التفاوتات الهيكلية. ولعل محاولة استباق آثار الجائحة الإجتماعية على الفئات العمال والأجراء من قبل السلطات العمومية كان الحجرة الأولى في إعادة البناء الإجت‌ماعي والسياسي للمسألة الإجتماعية. ثانياً، يؤشر تضاعف النزاعات الشغلية في فترة الحجر الصحي كنتيجة مباشرة لتهافت رؤوس الأموال على طرد الأجراء تارةً وتقويظ حقوقهم.ن تارةً أخرى على إكتساب رهان الحفاظ على مواطن الشغل و/أو على الظروف المعيشية الروتينية أهميةً مض‌اعفة خلال فترة الحجر الصحي. فلحظة الجائحة شكلت لكل من يعيش من قوة عمله بصفة عامة، ولإجراء القطاع الخاص موضوع هذه الورقة بالذات، سياقاً إشتدت فيه وطأة الهشاشة الإجتماعية وانكشف فيه وهم الحماية الإجتماعية التي يجسدها عقد الشغل. ثالثاً، أنتج الحجر الصحي العام أثراً هاماً على ظروف الفعل الجماعي المطلبي والإحتجاجي في أماكن العمل، في سياق صار من المستبعد فيه اللجوء إلى "ريبرتوار" الفعل الكلاسيكي[1]. و إذ أنه من الوجاهة صياغة

1 يحيل هذا المفهوم لدى المؤرخ وعالم الإجتماع شارلز تيلي إلى أشكال الفعل الجماعي التي تشكلت على مدى مسار تاريخي طويل في أوروبا. أنظر على سبيل المثال :

فرضية إضعاف قدرة الفعل لدى مجموعات الأجراء ونقاباتها وإهتزاز قدرتها التعبوية وتفريد ما كان قائماً من ديناميات التضامن الجماعي بينها، فإن هذا يطرح كذلك مسألة تأقلم هذه المجموعات وممثليها ومن يحمل لواءها مع هذا الظرف الصعب، و مدى قدرتها على الصمود. وهو ما يحيل كذلك إلى تحول مجالات إعلان وتسييس المسألة الشغلية وانخراط العديد من الفاعلين فيها.

تندرج هذه الورقة في إطار المجهود الفكري والبحثي الجماعي لكراس المنتدى هذا، من أجل فهم آثار سياق الجائحة على العالم الإجتماعي. ولا يخضع هذا النص في أسلوب صياغته إلى الصرامة الأكاديمية الصرفة، بل يزاوج بين مقتضيات الأدنى المنهجي من جهة و متطلبات الإنحياز المواطني والمساهمة في النقاش العام حول المسألة الإجتماعية من جهة أخرى[2]. ستحاول هذه الورقة أن تراوح بين بعدين مهمين لفهم النزاعات التي تشق عوالم الشغل في القطاع الخاص زمن الكورونا. فمن جهةٍ أولى، لا بد من قياس الآثار التي يتكبدها الأجراء خلال هذه الفترة التي اشتدت فيها هشاشة العمل - لا فقط من حيث ظروف العيش، لكن كذلك من حيث قوة الفعل والمطالبة والاحتجاج -، وذلك من زاوية الاقتصاد السياسي للشغل. وهذا يعني تلك الممارسات التي ضلع فيها العديد من أرباب العمل كالطرد ومحاولات الطرد، الإجبار على الذهاب لمكان العمل خلال فترة الحجر الصحي، تقويض الأجور والحقوق الشغلية من قبل إدارات الشركات، إلخ. من جهة ثانية، لم تكن العوائق الظرفية للفعل الجماعي مرادفاً لانعدام أشكال المقاومة والصمود أمام منطقيات الاستغلال والهيمنة في أماكن الشغل، وهو ما يحيل إلى تناول مسألة الأشكال المستحدثة للفعل المطلبي والاحتجاجي خلال هذه الفترة.

مدخل منهجي :

يندرج موضوع هذه الورقة في إطار بحث دكتوراه حول تحولات الهيمنة والفعل الجماعي في أماكن العمل في تونس، مستأنساً بعمل ميداني اثنوغرافي، مراوحاً بين استجوابات بيوغرافية وملاحظات بالمشاركة، يتواصل منذ ما يناهز السنتين. ويحاول هذا العمل البحثي بناء مقارنة بين سياقات شغلية مختلفة، مستأنساً ببعض التجارب العمالية في مصانع بجهة منوبة من جهة[3]،

Charles Tilly, La France conteste, de 1600 à nos jours, Fayard, 1986.

2 أمين الحسيني، الباحثون الفاعلون كأفق تفكير: من مدارج الكليّات الى الفضاء العام، كراسات المنتدى، الكراس عدد 2، سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14 جانفي 2014، جويلية 2019.

3 أنظر : محمد سليم بن يوسف، العمال التونسيون والمسألة الإجتماعية في تونس بعد 2011 : احتجاجات "شوكوطوم" و "تكنوفير" مثالاً، الكراس عدد 2 للمنتدى "سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14 جانفي 2011. تعدد طرق الإنخراط وتنوع أشكال الإحتجاج" (إشراف سفيان جاء بالله)، جويلية 2019, تونس.

وبالتجربة النقابية في مراكز النداء من جهة أخرى. وإذ تعتمد هذه الورقة على الدراية المسبقة بالميادين الآتي ذكرها، فإن دائرة التحليل التي تتناولها تتجاوز الحيز الدقيق لهذه الميادين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحجر الصحي يشكل عائقاً أمام البحث الميداني الروتيني، إذ يجعل من المقابلة المباشرة مع المستجوبين والزيارة المادية لأماكن البحث الامبيريقي أمراً مستحيلاً. وإذ يحفز هذا الإكراه تفكيراً إنعكاسياً قد لا يتسع المجال للخوض فيه في هذا النص، فإن مسألة المقاربة العملية لميدان البحث في فترة الحجر تبقى منوطةً بعلاقة الباحث.(ة) بمستجوبيه.(ا) وقدرته.(ا) على إيجاد موارد لمواصلة هذه العلاقة.

بالنسبة لموضوع الحال، سيتم اعتماد مادة تم جمعها عن طريق المواكبة اليومية على وسائل التواصل الإجتماعي لبيانات الشركات والنقابات المعنية بالدرس، لصفحات أجراء مراكز النداء على وسائل التواصل الاجتماعي ولمجموعات الفاعلين المنخرطين في نشر المشاكل الشغلية للعموم. سيتم إعتماد المنشورات والتعاليق التي زخرت بها هذه الصفحات، والتي شكلت منصةً للتفاعل والتواصل، وأحياناً للتنافر والصراع، بين الأجراء والنقابيين ومن حمل لواء قضايا الشغيلة. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن البحث تواصل بعد نهاية الحجر الصحي، إذ تم الاتصال ببعض النقابيين ومقابلتهم لمحاولة فهم تفاصيل وكواليس النزاعات والمفاوضات التي دارت بينهم وبين إدارة مركز النداء الكبير الذي يشتغلون فيه والعوائق التي تعرضت عملهم النقابي وإثرها على قدرتهم التعبوية والفعل الجماعي.

الكورونا في القطاع الخاص: الحجر كعامل مكثف لمنطق الهيمنة والاستغلال داخل أماكن العمل

لعل أكثر الرهانات راهنيةً في القطاع الخاص فترة الجائحة تطبيق الحجر الصحي مع التمتع بكل الحقوق التي يكفلها قانون الشغل. وباعتبار أهمية هذا الرهان بالنسبة لصحة الأجراء وإعادة إنتاجهم المادي والبيولوجي[4]، زج بهؤلاء في منطق استغلالي لم يوفر الروتين الإنتاجي شروط إمكان تجربته سابقاً. فكان الأعراف يحاولون، منذ بداية فترة الحجر، استباق اهتزاز التوازنات المالية للشركات ومعالجته بطرد الأجراء المتعاقدين في فترةٍ أولى، ثم الحفاظ على نسق إنتاجي عادي بخرق الحجر الصحي ودعوة الأجراء إلى أماكن العمل في مرحلةٍ ثانية. سنتعرض في هذا الجزء من الورقة إلى آثار استراتيجيات الأعراف لا فقط على الظروف المادية للأجراء، لكن كذلك على وحدتهم وتآزرهم.

4 نحيل هنا إلى المفهوم الماركسي لإعادة إنتاج قوة العمل -reproduction de la force de travail- (أنظر كتاب رأس المال لكارل ماركس) في إطار النظام الرأسمالي الذي يخضع له العمال اليوم. لكن إعادة الإنتاج المادي والبيولوجي ليست وجوباً خاضعة لتقسيم العمل الرأسمالي في المطلق، بل هي ضرورة بشرية مادية قد تكون محددةً بأنماط إنتاج وأنظمة إقتصادية وإجتماعية مختلفة.

مؤطر1 : نبذة عن تاريخ العمل النقابي في مراكز النداء في تونس

تعتبر شركة "ت.ب" أكبر مراكز النداء الفاعلة في تونس من حيث كتلة الأجراء وعدد مواقع العمل، إذ تعد ما يناهز الثمانية آلاف (8000) أجير و لها 7 مواقع إنتاجية موزعة على ولايات تونس، بن عروس وسوسة. يندرج نشاط هذه الشركة، كغيرها من مراكز النداء، في إطار قانون 1972 إذ تعتبر هذه الشركات مصدرةً كلياً، وهو ما يجعل نشاطها الإقتصادي موجهاً لأسواق خارجية، وخاصةً للسوق الفرنسية. تنشط "ت.ب" في تونس منذ سنة 2000، وتقدم خدمات لحرفائها من شركات إتصالات وغيرها إذ تقوم بمعالجة مكالمات وطلبات حرفاء هذه الشركات كما تتولى كذلك خدمات ما بعد البيع. تشغل هذه الشركة يداً عاملةً مؤهلة، متكلمة بالفرنسية وزاولت تعليماً عاليًا. وقد كانت هذه الشركة في فترة اتبع فيها نظام بن علي سياسة تضخيم التعليم العالي حلاً لتشغيل الكثير من الخريجين الذين أغلق أمامهم سوق الشغل، وكان حلاً "عابراً قد استقر"، كما عبر عنه الكثير من المستجوبين.

واستفادت هذه الشركة، كغيرها من الشركات الأجنبية، بالحوافز الجبائية والكلفة الزهيدة لليد العاملة في تونس قياساً بالبلد الأم لهذه الشركة العبر-قطرية، فرنسا. وهو ما يجعل من "ت.ب" تمظهراً من تمظهرات الترتيب النيوليبرالي الذي دخلت فيه الرأسمالية انطلاقاً من ثمانينات القرن المنصرم، والمكرس لتقسيم دولي جديد للعمل من أهم سماته نقل جل مراحل الإنتاج إلى دول الجنوب للضغط على كلفة الإنتاج وتحفيز التراكم الرأسمالي. كانت ظروف العمل في مركز النداء هذا قاسيةً في سنواتها الأولى، إذ لم توفر الإدارة شروط العمل اللائق لوهلةٍ أولى وكرست سياسة ضغط على الأجور. إلا أن خلق النقابة سنة 2007 - وهو لم يكن بالأمر الهين - كان بمثابة منعرج أول في العلاقات الشغلية داخل هذه الشركة، وهو ما مهد الطريق أمام مكاسب اجتماعية عديدة حققها الأجراء ونقابيوهم، كإقرار زيادات هامة في الأجور والحصول على التأمين على المرض وإحداث صندوق اجتماعي للأجراء، معد لإسداء قروض دون فائدة ولتمويل بعض الأنشطة الترفيهية. أما المنعرج الثاني في مسار العلاقات الشغلية داخل هذه الشركة، فقد حصل في 2013 تزامناً مع المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي كان انعقاده في تونس بمثابة انفراج لبنية الفرص السياسية[5] (Structure des opportunités politiques) للنقابيين. فبعد أن غيرت الشركة سياستها التدبيرية واتخذت منحى عدائياً تجاه العمل النقابي واعتمدت سياسةً استبداديةً في إدارتها للعمل، اضطرت للتراجع أمام قوة الفعل لمجموعة النقابيين الذين استفادوا من حضور

5 برز هذا المفهوم في سوسيولوجيا الفعل الجماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسس له نظرياً عالم الإجتماع الأمريكي سيدني تارو. أنظر :

Sydney Tarrow, Power in Movement: Collective Action, Social Movements and Politics, 1994.

ومساندة أقرانهم من نقابات دولية تواجدوا لحضور فعاليات المنتدى الاجتماعي، وهو ما ساهم في تدويل قضية أجراء "ت.ب" وشكل وسيلة ضغط ناجعة. منذ سنة 2013, صارت المفاوضات بين الشركة ونقاباتها دوريةً و صار التواصل بينها روتينياً.

وقد أشعت التجربة النقابية لشركة "ت.ب" على البعض من مراكز النداء التي عرفت تركيزاً لنقابات أساسيةٍ بعد 2011, وعددها الجملي عشرة. لكن رغم ذلك تبقى التغطية النقابية في هذا القطاع ضعيفةً إجمالاً (ما يناهز 6000 منخرط.(ة) من جملة أكثر من 30000 أجير.(ة)، وهو ما يجعل منه قطاعاً هشاً أمام سلطة الشركات مع بعض الاستثناءات. كما تجدر الإشارة إلى أن جزءًا هاماً من هذا القطاع يمكن تصنيفه تحت خانة الاقتصاد الشكلي، إذ تكثر فيه الشركات الصغرى ذات الطاقة التشغيلية الضعيفة التي لا تدفع الضرائب. ورغم أن له جامعة مهنية تمثله في الاتحاد العام التونسي للشغل منذ 2018, يفتقر هذا القطاع إلى اتفاق قطاعي ينظم العلاقات الشغلية فيه ويحمي الأجراء، نظراً إلى هيمنة رأس المال الأجنبي فيه وأشكال التمثيلية في اتحاد الأعراف الذي يفرزه هذا الواقع.

عدم قابلية العمل عن بعد للتعميم

قبل الإعلان عن الحجر الصحي الشامل، بدأت بعض الشركات في إقرار بعد القواعد الجديدة للنظافة في أماكن العمل. فقد تم العمل بإجراءات التباعد الجسدي، وضع آلات قيس الحرارة بالليزر في المداخل، استعمال السائل المعقم، وهي إجراءات تم اتباعها في الكثير من الأحيان تحت طلب المكاتب النقابية الموجودة في بعض مراكز النداء، التي نذكر منها شركة "ت.ب" وغيرها من المراكز الكبرى التي فيها نقابات. في شركة "ت.ب" أين يوجد تقليد للتدبير المشترك بين إدارة الشركة والنقابة منذ بضع سنوات، تم تطبيق هذه الإجراءات في وقت سريع. أما بعد الإعلان عن الحجر الصحي الشامل، فقد تغيرت مجالات وشروط التفاوض نحو مسألة تعليق العمل الحضوري. إلا أن آلية العمل عن بعد التي تم إقرارها في بعض الشركات التي تنشط في ميدان الإعلامية والاتصالات وبعض مراكز النداء لم تعمم. فالعمل عن بعد آلية تفترض وجود بنية تحتية جيدة للإتصالات، وهو ليس مضموناً في كل مدن البلاد. من جهة أخرى، تستوجب هذه الآلية بعض المعدات على محمل الشركات، إذ تبقى الأخيرة مطالبةً بتوفير حاسوب، سماعات وإتصال جيد بشبكة انترنت. وهو ما يفترض مجهوداً يطرح تحدياً تقنياً كبيراً واستثماراً مادياً لا تقبله هذه الشركات بديهياً.

أما في شركة "ت.ب" خصيصاً، فقد تم اعتماد آلية العمل عن بعد لما يناهز ال4000 أجير مع عدم قدرة البقية على مواصلة العمل بشكل عادي. لكن لم يكن ذلك إلا بعد أن حاولت هذه الشركة، كغيرها من شركات القطاع الخاص، خرق الحجر الصحي الذي أقرته الحكومة بإجبار الأجراء على الذهاب إلى أماكن العمل مع تشديد إجراءات التباعد الجسدي والنظافة (توفير سائل تعقيم اليدين، آلات قيس الحرارة، إلخ). وهو ما اعتبره البعض خرقاً لقرار سيادي للدولة التونسية، باعتبار أن هذه الشركات (مراكز النداء) لا تنتمي إلى قطاع أساسي أو حيوي[6]، بل أكثر من ذلك : هي لا تلبي حاجيات السوق التونسية أصلاً. لكن هذا التقسيم ضرب الوحدة في ظروف العمل وفي التمتع في الحق في صف الأجراء، وهو ما برر لدى الشركة محاولة أفراد المجموعة الأولى بالتمتع بالأجر كاملاً، في حين بقيت الثانية التي أكرهت على أن لا تعمل دون أجر كامل، إذ قررت الشركة في مرحلة أولى أن تدفع لها 400 دينار خام. وإذ اضطرت الشركة إلى العدول سريعاً عن هذا القرار بفعل ضغط النقابيين الذي سنتحدث عنه فيما بعد، فإنه يمكن اعتبار توخي منحى تقسيم العمال إلى مجموعتين، واحدة ذات امتيازات والأخرى مسلوبة الحقوق، من الاستراتيجيات الكلاسيكية التي يعتمدها الأعراف لإخضاع الأجراء وزيادة هامش الربح. وبما أن الحالة الصحية في العالم تفرض إيقافاً للإنتاج في القطاعات اللاضرورية في عملية إعادة الإنتاج المادي والبيولوجي البشري (ومنها مراكز النداء)، فإن الرهان الظرفي - المشقوق بنفس التناقضات الإجتماعية البنيوية - يبقى تقسيم كلفة اللاإنتاج. فتوقف الآلة الإنتاجية عن الاشتغال يوقف الدورة الاقتصادية داخل الشركات، وهو ما يتناقض مع مقتضيات التواصل البيولوجي لأجرائها في إطار التقسيم الرأسمالي للعمل[7].

إلزام الأجراء بالحضور في أماكن العمل: استراتيجيات التدجين والهيمنة الاجتماعية

انطلاقاً من رغبتها في الحفاظ على مستوى الإنتاجية المعتاد، بادرت بعض الشركات في مرحلة أولى إلى إجبار أجرائها على مزاولة العمل في مقراتها. وقد التجأت هذه الشركات إلى عدة ممارسات، منها تشجيع الأجراء على الإخبار على بعضهم، التهديد بعدم خلاص الأجور والطرد، خارقةً بذلك القرارات التي اتخذتها الحكومة، دونما ردة فعل من هذه الأخيرة. ففي العديد من مراكز النداء، واجه آلاف الأجراء تسلل بعض أعوان إدارات شركاتهم إلى مجموعاتهم وصفحاتهم على الفايسبوك، وهم يقترحون مبالغ مالية مقابل أن يوفروا معلومات حول زملائهم "المناوئين". هذا القطاع الذي يندرج تحت نظام "الأوفشور" هو واحد من عوارض التبعية للخارج التي هي من أهم سمات الاقتصاد

6 أنظر هذا المقطع من حصة إذاعية في راديو "إي.أف.أم" في مارس 2020 :
./https://www.facebook.com/UGTT.TP/videos/244386190069 82

7 يربط فريديك لوردون بين أنظمة المشاعر وترتيبات النظام الرأسمالي، ويعرض كيف تجند الرأسمالية قوة العمال بالإعتماد على مشاعر الخوف من الموت البيولوجي في حقبته الأولى حتى اواخر القرن التاسع عشر، فالشعور بالرغبة في الولوج المجتمع الإستهلاك خلال الحقبة الفوردية، ثم شعور "حب المؤسسة" والعمل في الحقبة النيوليبرالية التي بدأت منذ اواخر السبعينات وتمتد إلى يومنا هذا. للبحث أكثر في العلاقة بين المشاعر () والرأسمالية في مختلف ترتيباتها، أنظر :
Frédéric Lordon, Capitalisme, désir et servitude. Marx et Spinoza, La Fabrique, Paris, 2010.

التونسي. فهذه الشركات التي تعالج خدمات ما بعد البيع والمساعدة التقنية موجهة للسوق الفرنسية بالأساس لا تستجيب لحاجيات اقتصاد البلاد، في حين أنها تواصل النشاط. كما عمدت العديد من شركات القطاع الخاص، في مراكز النداء وغيرها، إلى ممارسات تدجين دلت على انخرام الحماية الاجتماعية للأجراء وموازين القوى بينهم وبين رأس المال. ففي القطاع الصناعي، قامت الشركات الفرعية وشركات المناولة الصناعية بهرسلة عمالها. تبعاً لذلك، وجد الآلاف من العمال أنفسهم في الأيام الأولى من الحجر الصحي تحت التهديد، المجسد أحياناً، بالطرد الجماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجيات السلطوية لرؤوس الأموال ليست وليدة الظرف، بل هي متجذرةٌ في ممارسات تهيكل علاقات الشغل في القطاع الخاص التونسي. وإذا كان النظام الإجتماعي للمؤسسات الشغلية في القطاع الصناعي مثلاً عند ولادته في أوائل السبعينات متسماً بالأبوية التي تكرس هيمنة رب العمل - الأب في الشركة وولاء العامل - الإبن له مقابل حماية إجتماعية وتوفير ظروف معاشية دنيا، فإن دخول رأس المال الأجنبي منذ أواخر الثمانينات وتبني السياسات الاقتصادية للدولة للتقسيم الدولي الجديد للعمل شكل منعرجاً في هذا العقد الإجتماعي الحمائي بين العمل ورأس المال. بالتالي، صار دخول الشغيلة في عملية الإنتاج يتم تحت نظام العقود لمدة محدودة، وهو ما يجعل هذه اليد العاملة في حالة من الهشاشة الدائمة ويضعها تحت سلطان إرادة الأعراف. وعليه، تتجذر ممارسات التهديد بالطرد والطرد الجماعي والعداء للعمل النقابي في علاقات إنتاج أسست بنيوياً لخدمة سلطان المستثمر، ذي السيادة المطلقة في أماكن العمل، دونما أي تقييد لهذه السيادة بحماية اجتماعية دنيا.

الفعل الجماعي للأجراء في ظل انعدام شروطه الروتينية: التنظم الافتراضي

لا تقتصر فترة الحجر الصحي على التحمل السلبي من قبل الأجراء للآثار التفقيرية للسياق الكوروني وما انجر عنه من سياسات تعسفية من قبل أرباب العمل. فكما قلنا أعلاه، يشكل تقاسم كلفة الإنتاج رهاناً يتصارع من أجله الأجراء وممثلوهم من النقابيين من جهة وإدارات الشركات من جهة أخرى. فمنهجياً، ستتجنب هذه الورقة كلا النزعتين "الميزيرابيلية" (misérabilisme) و "الشعبوية" (populisme) التي تحدث عنها جون كلود باسيرون وكلود غينيون في كتابهما "العالم والشعبي. الميزيرابيلية والشعبوية في علم الاجتماع والأدب"[8]. أما النزعة الأولى، فهي تلك المقاربة التي تجعل من المجموعات المهيمن عليها مجرد وعاء سلبي لسياسات يكتفون بتحملها سلبياً، دون أي مقاومة أو ردة فعل. أما النزعة الثانية، فهي تلك التي توغل في تمجيد الذكاء والفعل "الشعبي"، إلى درجة المبالغة في إعطائها أبعاداً سياسيةً لا تتحملها. سنحاول إذاً أن نتوخى في هذه الورقة منهجاً

8 أنظر :

Passeron (J.C) et Guignon (C.), Le savant et le populaire. Misérabilisme et populisme en sociologie et en littérature, Paris, Le Seuil, 1989.

تفاعلياً في تناولنا لعلاقات الشغل في القطاع الخاص فترة الحجر الصحي. فبعد أن قدمنا لمحةً عن استراتيجيات التدجين والسلطة التي اعتمدها أرباب العمل، سنتطرق الآن إلى استراتيجيات التنظم والمقاومة لمجموعات الأجراء، في ظرف يوحي بانعدام شروط الفعل الجماعي الكلاسيكي. فرغم أن العزلة والتفريد الذي أنتجه الحجر الصحي قد يوحي بانعدام القدرة على الفعل لدى النقابيين والأجراء في القطاع الخاص، فإن هؤلاء لم يمكثوا مكتوفي الأيدي.

الصراع من أجل فرض الحجر

منذ الأيام الأولى للحجر الصحي، لم تبطئ مقاومة غطرسة أرباب الشركات بإرغام العمال على الحضور في أماكن العمل وخرق الحجر الصحي على الظهور. في قطاع مراكز النداء، تم إنشاء العديد من الصفحات في وسائل التواصل الإجتماعي كي يتواصل الأجراء فيما بينهم للحديث عن تجارب الهرسلة التي عاشها هؤلاء ال"مستشارين عن بعد"، وخاصةً عن نزوع إدارات شركاتهم إلى إرغامهم على الحضور وابتزازهم بعدم الخلاص أو حتى بالطرد. وحيث كانت هذه المبادرات أحياناً دون تأطير نقابي، كانت في كثير من الأحيان محل مواكبة من الهياكل النقابية المعنية على المستوى القطاعي. فكانت الجامعة العامة لتكنولوجيا المعلومات والخدمات، ممثلةً في أمينها العام، قد بادرت بالتحرك في العديد من المناسبات خلال الفترة الممتدة من مارس إلى أواخر ماي. فعلى سبيل المثال، تدخلت الجامعة لإعادة ما يناهز المئة مطرود، تم تسريحهم من قبل أحد مراكز النداء بسبب فيروس كورونا وهم في مدة التجريب. باعتباره مندمجا في تحالف نقابي دولي يضم نقابات شركة "ت.ب"، شارك هذا الهيكل النقابي في صياغة بيان مع العديد من النقابات حول العالم، عنوانه "حياتنا أغلى من أرباحهم"[9]، حيث ندد الأطراف الممضون على هذا النص بظروف العمل السيئة في هذا القطاع. وبالتالي، رغم محدودية شروط إمكان الفعل الجماعي فترة الحجر الصحي، يبقى ريبرتوار التدويل (transnationalisation)[10] ساري المفعول.

9 نشر في 8 أفريل 2020. أنظر : http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article52880.

10 نعني بهذا المفهوم إلتقاء مجموعة من الفاعلين والتحالفات والتفاعلات السياسية والإجتماعية بين كيانات تتجاوز الحدود بين الدول، وبشكل مستقل نسبياً عن السلط والحكومات. وقد عرف هذا الريبرتوار أوجه مع صعود حركات العولمة البديلة في اواخر تسعينات القرن الماضي. أنظر :

Siméant-Germanos (J.), Transnationalisation/internationalisation, in : Olivier Filieule et al., Dictionnaire des mouvements sociaux, Presses de Sciences Po, 2020, pp. 593 à 601.

مؤطر2 : "ريبرتوار" التدويل في العمل النقابي والفعل الجماعي في شركة "ت.ب" وقطاع مراكز النداء في تونس

تجدر الإشارة إلى أهمية هذا الريبرتوار في نضالات أجراء قطاع مراكز النداء في السنوات الأخيرة. فمنذ أن عرفت شركة "ت.ب" فترةً من النزاع الشغلي حول تطبيق مبدأ دورية المفاوضات والذي اشتد سنة 2013 وتكثفت فيه الكثير من آليات العمل الجماعي (الإضراب، الاعتصام، إضراب الجوع) تحت قيادة الصف النقابي في هذه الشركة، نسجت نقابتها شبكةً تضامنيةً مع العديد من نقابات هذه الشركة العبر قطرية حول العالم. وقد توفرت شروط إمكان ذلك بالتزامن مع فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي في تلك الفترة، والذي شهد حضور الآلاف من فاعلي العولمة البديلة من نقابيين ومناضلين سياسيين وغيرهم، وهو ما سهل تدويل قضية أجراء شركة "ت.ب". تدفق العديد من هؤلاء النشطاء إلى مقر الشركة بتونس العاصمة مساندةً للتحركات الاحتجاجية التي ينظمها الصف النقابي في الشركة، وساهم تدويل القضية في إخضاع الشركة إذ تراجعت عن سياستها المضادة للعمل النقابي، على الأرجح بسبب تأثير هذا النزاع الذي اشتد لا فقط على سمعتها الدولية، بل كذلك على قيمة أسهمها في السوق المالية.ولم يقف اللجوء إلى هذا الريبرتوار منذ ذلك الوقت. فحتى خارج أوقات اشتداد النزاع الشغل، أي في الأزمنة الروتينية للعلاقة الشغلية، يبقى ريبرتوار التدويل هاماً ومركزياً في العمل النقابي في هذه الشركة. إذ تنسق النقابات التونسية في "ت.ب" مع نظيراتها في كل أنحاء العالم بشكل دوري سنوي، وتتداول فيما بينها لبناء استراتيجيات التفاوض وتحديد مهام وأهداف العمل النقابي داخل الشركة على المستوى الدولي. وهو ما يجعل كاتب هذه السطور يرجح فرضية نجاعة هذا الريبرتوار حتى في السياق الحالي، خاصةً من زاوية إدراك هذه النجاعة من نقطة نظر إدارة "ت.ب".

الدفاع عن الحقوق الشغلية وقت الحجر

إضافةً إلى رهان فرض احترام الحجر الصحي من قبل أرباب العمل، طرحت بعد مرور الأسابيع الأولى من الجائحة مسألة تقاسم الكلفة المادية لهذا الحجر بصفة أكثر إلحاحاً. ففي حين يصوغ الأعراف استراتيجيات فعلهم وخطابهم لحماية أرباحهم تحت مسمى "التوازنات المالية للمؤسسة"، يسعى الأجراء إلى حماية ظروف إعادة إنتاجهم البيولوجي المحددة في سياق فيروس الكورونا. في شركة "ت.ب"، كانت المعركة الأساسية في فترة الحجر هي معركة ضمان مستوى الأجر الاعتيادي، وهي معركة خيضت بالتحديد في شهر أفريل لضمان خلاص أجور هذا الشهر. ففي أواخر شهر أفريل، أحيطت نقابات "ت.ب" علماً بنية الإدارة أن تدفع أجوراً زهيدةً (400 دينار خام) لشهر أفريل للأجراء الذين لم يتسن لهم العمل عن بعد. وإذ كانت هذه النية أحادية الجانب، فهي تعبر

بصفتها كذلك عن شرخ في العلاقات الشغلية المستقرة في هذه الشركة منذ سنة 2013 وعن انقطاع للتواصل الروتيني بين إدارة الشركة و نقاباتها. وبعد التفطن إلى هذا التوجه لدى الشركة، لم يتوان نقابيو الشركة عن رد الفعل بلهجةٍ احتجاجية صدامية. وإذ راهنت الشركة على تقسيم صف الأجراء بخلق مجموعة من "أصحاب الامتيازات" (الذين تسنى لهم العمل عن بعد) ومجموعة من المهمشين (الذين لم يعملوا عن بعد) لتتحكم في هامش "خسائرها"، فقد راهن الصف النقابي في المقابل على تجاوز هذا التقسيم الموضوعي والتعويل على التجربة المشتركة لأجراء "ت.ب" من أجل الحد الأدنى للتضامن بين المجموعتين. وهذا التضامن تم إشهاره أمام إدارة الشركة كمورد (ressource) للفعل الجماعي، وكأحد شروط إمكان نجاح حركة احتجاجية في حالة وقوعها. فكانت بضع أيام من التهديد بالإضراب من المنازل، أي بالامتناع عن العمل عن بعد، عن طريق إطلاق شعار "سل الفيشة" كفيلةً لتعدل الإدارة عن سلوكها الأحادي وتُجبر على التفاوض. وهو ما أفضى في النهاية إلى اتفاق حول دفع ضعف ما اقترحته الإدارة في قرارها الأحادي للذين لم يتسن لهم العمل عن بعد، مع الحفاظ على كافة الامتيازات الأخرى من قصاصات الأكل وغيرها، وهو اتفاق يسري إلى غاية جويلية. من جهة أخرى، كانت صفحات أجراء مراكز النداء، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، فضاءً للتواصل بينهم وللتوعية بحقوق الشغيلة، خاصةً عندما يتم تقويضها من قبل الأعراف وإدارات المؤسسات. فقد مكنت الملاحظة على هذه الصفحات والمجموعات الفايسبوكية من تسجيل التجاء المئات من هؤلاء الأجراء إلى هذه المجموعات لطرح أسئلة عمّا يقوله القانون في حالات التعسف، أو عن مدى أحقية الأعراف في ممارسةٍ أو أخرى. ولا يقتصر دور هذه المنصة الافتراضية على المجال الاجتماعي المحدد للأجراء أو، بصفةٍ أعم، للعلاقات الشغلية لشركاتهم. إذ نجد، كما سنبين في الجزء التالي، دوراً هاماً لفاعلين سياسيين ونقابيين وغير ذلك في الصعود بهذه القضايا الشغلية إلى العام (Montée en généralité)[11] بجعلها "قضايا رأي عام" غير منحصرة فقط في الوسط الاجتماعي المعني مباشرةً بها. وسنعالج آثار دور هؤلاء الفاعلين من زاوية إنتاجها لمجالات (أو مناطق) تسييس غير مسبوقة. وس‌تمكننا هذه المعالجة بالتالي من ربط ممارسات وخطابات مقيدة بمجالات اجتماعية صغيرة (العلاقات الشغلية داخل مؤسسات أو قطاعات معينة) بخطابات أنتجت في مجالات ومستويات أكثر عموماً (مسألة إعادة توزيع الثورة والتقسيم العادل لأعباء الأزمة الصحية بين الطبقات الاجتماعية، بل ومساءلة "نموذج التنمية").

11 تعتبر عملية "الصعود إلى العام" أحد أهم معايير مسارات التسييس (la politisation). لمزيد التعمق في مفهوم التسييس بإعتباره نقل النزاعات والمشاكل إلى البعد العمومي، أنظر :

Hamidi (C.), Éléments pour une approche interactionniste de la politisation. Engagement associatif et rapport au politique dans des associations locales issues de l'immigration, Revue française de science politique, 2006/1 Vol.56, pp. 5 à 25.

مناطق عوممة[12] وتسييس المسألة الاجتماعية: من القضايا الشغلية إلى المسألة التوزيعية

سننطلق من فرضية أن الفضاء العمومي عرف عملية إعادة تشكل في فترة الحجر الصحي، إذ صار مقتصراً بدرجة تكاد تكون كلية على مواقع التواصل الاجتماعي. فإذا ما أخذنا الفضاء العمومي كمجال أو منصة لطرح قضايا الشأن العام ومناقشتها، يمكن أن نخلص إلى أن المجال الافتراضي في فترة الحجر الصحي صار مختزلاً لخاصيات نشر القضايا وطرحها والتداول فيها، وهو أثرٌ تمت معاينته ومعالجته فيما سبق من هذه الورقة عندما تعرضنا لصفحات أجراء مراكز النداء ودورها في التوعية والتعبئة.

لكن إنتاج مناطق "العوممة" والتسييس في فترة الكورونا، وحتى خارج ذلك، ليس نتيجةً مباشرةً أو طبيعية لخاصيات "جوهرية" وسائل التواصل الإجتماعي مثل فايسبوك، بل هي نتاج لتدخل فاعلين مختلفين ولتفاعلات معقدة بينهم. فنشهد بذلك عملية نزع الطابع القطاعي للنضالات العمالية (désectorisation)[13]، أو بصفة أشمل للنزاعات الشغلية، في سبيل إعادة غرس هذه النزاعات في نقاش أكثر عموميةً ومجالات تداول أرحب. وتكون هذه العملية مصاحبةً لعملية تسييس، لا فقط من حيث إعطاء هذه المسائل المتداولة طابعاً سياسياً، بل باعتبار خاصيات الفاعلين الذين يعالجونها ويؤطرونها[14] من جديد.

"افضح عرفك": عوممة العلاقة الشغلية اللامتكافئة

12 لم نجد لهذا المصطلح استعمالات خارج هذا المقال، و هو محاولة لترجمة مصطلح "publicisation" بالفرنسية أو "publicization" بالإنكليزية. ونعني به جعل الشيء عمومياً، أي متداولاً في الفضاء العمومي، وهو ما يقتضي عمليات "صعود" من الخاص إلى العام، ومن المحلي إلى الشامل. خيرنا مصطلح "العوممة" المستحدث بإعتبار أن إستعمال مصطلح "التعميم" قد يثير لغطاً إذ أن مرادفه الفرنسي هو "généralisation".

13 نجد هذا المفهوم لدى ميشال دوبري عند تناوله لمسألة الأزمات السياسية بإعتبارها إنفتاح القطاعات على بعضها وتعليق الإشتغال الروتيني للحقول الإجتماعية، مقابل تشوش الحدود بين حقول العالم الإجتماعي في سياقات إهتزاز مشروعية النظام السياسي أو الإجتماعي القائم. أنظر :
Dobry (M.), Sociologie des crises politiques. La dynamique des mobilisations multisectorielles, Paris, Presses de la fondation des sciences politiques, 1987.

أما هنا فنحن نكتفي بالإشارة إلى ظاهرة الصعود نحو الأعم، التي هي شرط ضروري لعملية التسييس.

14 نحيل هنا إلى نظريات التحليل الإطاري، مطبقاً على الحركات الإجتماعية. أنظر :
Contamin (J.G), Cadrages et luttes de sens, in : Éric Agricoliansky et al., Penser les mouvements sociaux, La découverte, 2010, pp.55 à 75.

في أوائل شهر أفريل، تم إنشاء صفحة على فايسبوك اسمها "افضح العرف"، Balance ton Covid patronal بالفرنسي[15]ة. تشتغل هذه الصفحة على تشجيع الكلمة العمالية من أجل فضح الممارسات التعسفية التي يقوم بها أرباب العمل، منها خاصةً ما يتعلق بخرق الحجر الصحي وإجبار أجراء القطاع الخاص على الحضور في أماكن العمل. أما القائمون على هذه الصفحة، فهم من ذوي التجارب السياسية في أحزاب اليسار الماركسي والنقابيين والباحثين الفاعلين. وقد أنتجت هذه الصفحة مضموناً نقدياً، لم يقتصر فقط على جمع شهادات غير مسماة ونشرها للعموم، بل تجاوزت ذلك لتبني نقداً سياسياً لعلاقات الهيمنة داخل مؤسسة العمل. فقد شمل الخطاب الذي تبنته هذه الصفحة نقداً لاذعاً لنمط التنمية في تونس، الذي يكرس الهيمنة المطلقة لرأس المال، الأجنبي والداخلي، على قوة العمل وضربه بعرض الحائط بقانون الشغل تحت السكوت المتواطئ لأجهزة الدولة.

وقد عول كل من القائمين على هذه الصفحة على شبكة علاقاته الخاصة كي يستقي منها أخبار التعسف داخل أماكن العمل، وهو ما يحيلنا إلى استعداداتهم السابقة للانخراط في القضايا الشغلية من جهة[16]، ومواردهم العلائقية من جهة أخرى[17]، وكلاهما نتاج لمسارات اجتماعية سابقة وليست وليدة لحظة الكورونا.

"من عنده أكثر يدفع أكثر"

في نفس الظهور التلفزي ليوم 21 مارس 2020 الذي أعلن فيه رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ عن جملة من الإجراءات الاقتصادية، شدد الأخير لهجته ضد الشركات الكبرى. وإذ طلب الفخفاخ من هذه الشركات أن تشارك أكثر في الجهد الوطني لمكافحة الكورونا، فهو هددها باتخاذ إجراءات "متشددة ومن جانب واحد"، موحياً بذلك بإمكانية إقرار ضريبة استثنائية.

إلا أن فكرة أن يتم إجبار الأكثر غنًى على الدفع ظهرت منذ الأسبوعين الأولين لشهر مارس في الأوساط اليسارية، الحزبية والجمعياتية وغيرها، وهي نفس كوكبة الفاعلين الحساسين تجاه قضايا الشغيلة والمسألة الاجتماعية بصفة عامة. فقد كانت المساهمة الضعيفة لأصحاب الثروات الكبرى في صندوق كوفيد - 19 الذي أحدثته الحكومة خصيصاً لجمع المساهمات لمجابهة هذا

15 كان كاتب هذه السطور أحد القائمين على الصفحة.

16 أنظر:

Lahire (B.), L'homme pluriel : les ressorts de l'action, Armand Colin, 2005, Paris.

17 أنظر مثلاً:

Lazega (E.), Réseaux sociaux et structures relationnelles, PUF (Coll. Que sais-je?), 2007, Paris.

الظرف، مركزيةً في تغذية هذا المطلب. ففي بلد أين تلتقط أقلية أوليغارشية من البرجوازيات الرثة[18] الجزء الأكبر من القيمة المضافة المنتجة، تكتسب مسألة إعادة توزيع الثروة أهميةً متجددة في لحظة تنذر فيها الأزمة الإقتصادية ببؤس اجتماعي قادم. بالتالي، عبر فاعلون مختلفون من المشارب اليسارية على الشبكات الاجتماعية على مطلب الضريبة الاستثنائية. وقد ظهرت في هذا السياق مبادرات مكتوبة عززت النقاش السياسي العمومي في فترة الحجر الصحي، منها الرسالة المفتوحة لرئيس الجمهورية التي نشرها حمة الهمامي. إذاً، يتبين لنا وجود ما يمكن تسميته بتقسيم للعمل السياسي[19]، لا فقط من حيث التخصص الوظيفي (فاعلون "يعوممون" القضايا الشغلية من جهة، وآخرون، ونفسهم أحياناً، يغذون نقاشاً سياسياً ويبلورون مقترحات نقدية منشورة[20])، بل كذلك من حيث مواقع القول وتكييفاته السياسية (من فاعلين حزبيين وآخرين جمعياتيين أو مستقلين).

إعادة تنظيم الاقتصاد:

لم يقتصر النقاش العمومي على معالجة الآثار الظرفية للأزمة الصحية على الاقتصاد التونسي وعلى الظروف المعاشية للفئات الهشة، بل تجاوز ذلك ليشمل نقداً أكثر جذرياً لما يسمى ب"نموذج التنمية" أو علاقات الإنتاج في البلاد. فقد اقترحت بعض المبادرات، كتلك التي عبر عنها عزيز كريشان في موقع ليدرز، إجراءات اقتصاد حرب، كتأميم وسائل الإنتاج اللازمة لصنع أجهزة تنفس وكمامات. كما كانت فترة الحجر الصحي كذلك فترة تفكير في النموذج الاقتصادي التونسي، والذي أشار العديد من الفاعلين والمنظمات إلى مواطن الخور فيه. مع نقدها للنموذج الريعي الذي يتحكم في مجالات هامة من الإنتاج في البلاد، ظهرت العديد من المقترحات التي تدعو إلى إعادة تأسيس التنظيم الاقتصادي[21]. نذكر على سبيل المثال ما اقترحته مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، والتي طرحت أن يتم أخذ القطاع اللامهيكل بعين الاعتبار كمجموعة من الأنشطة الاقتصادية المنتجة، أي التي تفرز قيمة مضافة هامة. ومن جملة المقترحات المقدمة، ذكرت

18 فيما يتعلق بالخصائص الإجتماعية للنخبة الإقتصادية التونسية الجديدة واستراتيجياتها وعلاقتها ببيروقراطية الدولة وتحليل سلوك منظمة الأعراف و رئيسها سمير ماجول خلال فترة الحجر الصحي، أنظر مقال فؤاد الغربالي الصادر في المفكرة القانونية بتاريخ 21 جوان 2020. الرابط :

https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6924&fbclid=IwAR1bk4raX8KrvZpjbDFfNP4CDxuRgoWxtFK5qDgmHrlQFxOj5t4XxcMOs1w .

19 للتعرف أكثر على مفهوم تقسيم العمل السياسي، أنظر :

Demazière (D.), Le Lidec (P.), Les mondes du travail politique, les élus et leurs entourages, Presses Universitaires de Rennes, Rennes, 2014.

20 سنتكفي بذكر نصين نشرا في موقع نواة، احدهما لوليد بسباس وهو ناشط وكاتب يساري، والآخر لليلى الرياحي وهي ناشطة وعضوة في مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، أنظر :

Walid Besbes, La fable du Majoul : les parasites au temps du coronavirus, Nawaat [en ligne], publié le 03/06/2020; Leyla Riahi, Covid-19 : Revoir le modèle économique tunisien, Nawaat [en ligne], publié le 07/04/2020.

21 لا بد هنا من التحديد المنهجي لما نعنيه ب"التنظيم الإقتصادي"، فنحن نذهب هنا إلى ما ذهب إليه الفيلسوف وعالم الإقتصاد الفرنسي فردريك لوردون، وهو تعريف الإقتصاد كمجموعة العلاقات الإجتماعية التي تتم بمقتضاها إعادة الإنتاج المادي الجماعي. أنظر :

Lordon (F.), Vivre sans? Institutions, police, travail, argent…, La Fabrique, Paris, 2019.

المجموعة على قلم عضوتها ليلى الرياحي مسألة احتساب الأنشطة الاقتصادية اللامهيكلة في نظام التغطية الاجتماعية، إلغاء الديون الفلاحية، تقليص أسعار الحبوب، تشجيع السوق المحلية والفلاحة المعاشية، وهي مقترحات صيغة كي تكون "أسساً لاقتصاد سيادي"[22].

الخـــــاتمة :

يمكن اعتبار فترة الحجر الصحي ظرفاً مواتياً لمراقبة الواقع الاجتماعي بصفة دقيقة. فالسياق الكوروني محرارٌ يمكن من قياس احتداد الصراع الإجتماعي واشتداد التنافس بين التصورات المتباينة اجتماعياً وسياسياً حول المسألة الاجتماعية بشكل عام. وقد مثلت هذه الورقة، التي تندرج في مسار بحث سابق حول الهيمنة في عوالم الشغل والاحتجاجات العمالية في تونس، نبذةً عما تمكنه هذه المراقبة من تفكير انعكاسي حول منهج البحث المتبع واستتباعته من حيث العلاقة بالميدان وبالمبحوثين. و لئن لم تعط هذه الورقة الحيز الكافي لهذا الجانب الانعكاسي للبحث في العلوم الاجتماعية باعتبار شكل هذا النص الذي يكتسي بعداً تدخلياً في نقاش عمومي أكثر من كونه بعداً أكاديمياً بحتاً، أي يرتكز على المعرفة العلمية لبلورة موقف منحاز في المسألة الاجتماعية.

من حيث الموضوع، حاولت هذه الورقة تقصي آثار الجائحة من حيث ظروف إعادة الإنتاج المادي على أجراء القطاع الخاص، مركزةً على أهمية المنطقيات البنيوية، من لا تكافؤ وهيمنة اجتماعية، في فهم الاستتباعات الظرفية لفترة الحجر الصحي. من جهة أخرى، كان هذا النص كذلك فرصةً للبحث في أساليب التأقلم وإعادة التفاوض على شروط الفعل الجماعي لدى هؤلاء الأجراء ونقاباتهم، خاصةً في سياق يوحي لوهلةٍ أولى بانعدام سبل التنظم الجماعي، وهو ما يطرح اشكال الفعل الجماعي المعرقل. ويتضح من خلال الملاحظة اليومية على وسائل التواصل الاجتماعي لفاعلين نقابيين وغيرهم من جهة، مع أخذ مساراتهم الاجتماعية وغرس ممارساتهم وخطاباتهم في المدى الطويل من جهة أخرى، أن هذا الفعل الجماعي يبنى في مجال جديد للفعل والخطاب، مستحدث في فترةٍ راوح فيها هؤلاء الفاعلون بين تعليق العمل بريبرتوار فعل معين (الإضرابات، الاعتصامات، إضرابات الجوع، إلخ) والحفاظ على ريبتوارات أخرى (ريبيرتوار التدويل مثلاً). فأخذ المسألة الاجتماعية من هذين الجانبين - أي جانب الآثار المتكبدة من جهة وجانب القدرة على الفعل من جهة أخرى - هو تجاوز منهجي لنزعتي تقصير الفاعلين الاجتماعين (جعلهم قاصرين اجتماعياً) أو تضخيم دورهم.

22 Leyla Riahi, ibid.

كما استكشفنا مناطق عوممة وتسييس المسألة الاجتماعية خلال فترة الحجر الصحي، وذلك بتحليل مختلف الأدوار التي تظهر من خلال التفاعلات التي تنتج عن شخوص اجتماعية وسياسية متموقعة في حقول مختلفة. فيتضح من خلال هذا التحليل وجود استمرارية (continuum) بين أدوار النضال النقابي الشغلي الصرف من جهة، وبين مختلف الفاعلين والنشطاء الذين يتعهدون بعملية الصعود نحو العام والتسييس والنقل إلى النقاش العمومي من جهة أخرى. فقد كانت فترة الحجر الصحي، لا فقط من حيث آثار الحجر الصحي، بل كذلك من حيث إمكانات فعل الأجراء والنقابيين والمناضلين السياسيين والفاعلين الآخرين، موعزاً على التفكير في الترابط بين ما هو بنيوي وما هو ظرفي، بين ما هو قطاعي وما هو شامل، بين ما هو محلي وما هو وطني، و بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي.

إن إخضاع النزاعات الشغلية للدرس في فترة الحجر الصحي يمكن من معالجة نقاط الالتقاء بين مختلف مستويات التحليل (البنى/ السياسات العمومية والمنظمات والأفراد) ومختلف الأزمنة الاجتماعية (الأزمنة الطويلة والأزمنة الظرفية) بمنهج تفاعلي كيفي[23]. وهو ما حاولنا القيام به في هذه الورقة، حسب ما تسمح به زاوية التحليل وما يخوله حيز موضوعه. وقد يكون سياق هذه الجائحة محفزاً لبحوث أخرى، من شأنها أن تعزز المعرفة بمختلف مواضيع البحث من جهة، ودور العلوم الاجتماعية في النقاش العمومي - بالتالي السياسي - فيها من جهة أخرى.

23 أنظر :
Morrissette (J.), Guignon (S.), Demazière (D.). Introduction. “De l’usage des perspectives inter-actionnistes en recherche”. Recherches Qualitatives, ARQ Association pour la Recherche Qualitative,2011, 30 (1), pp.1 - 9.

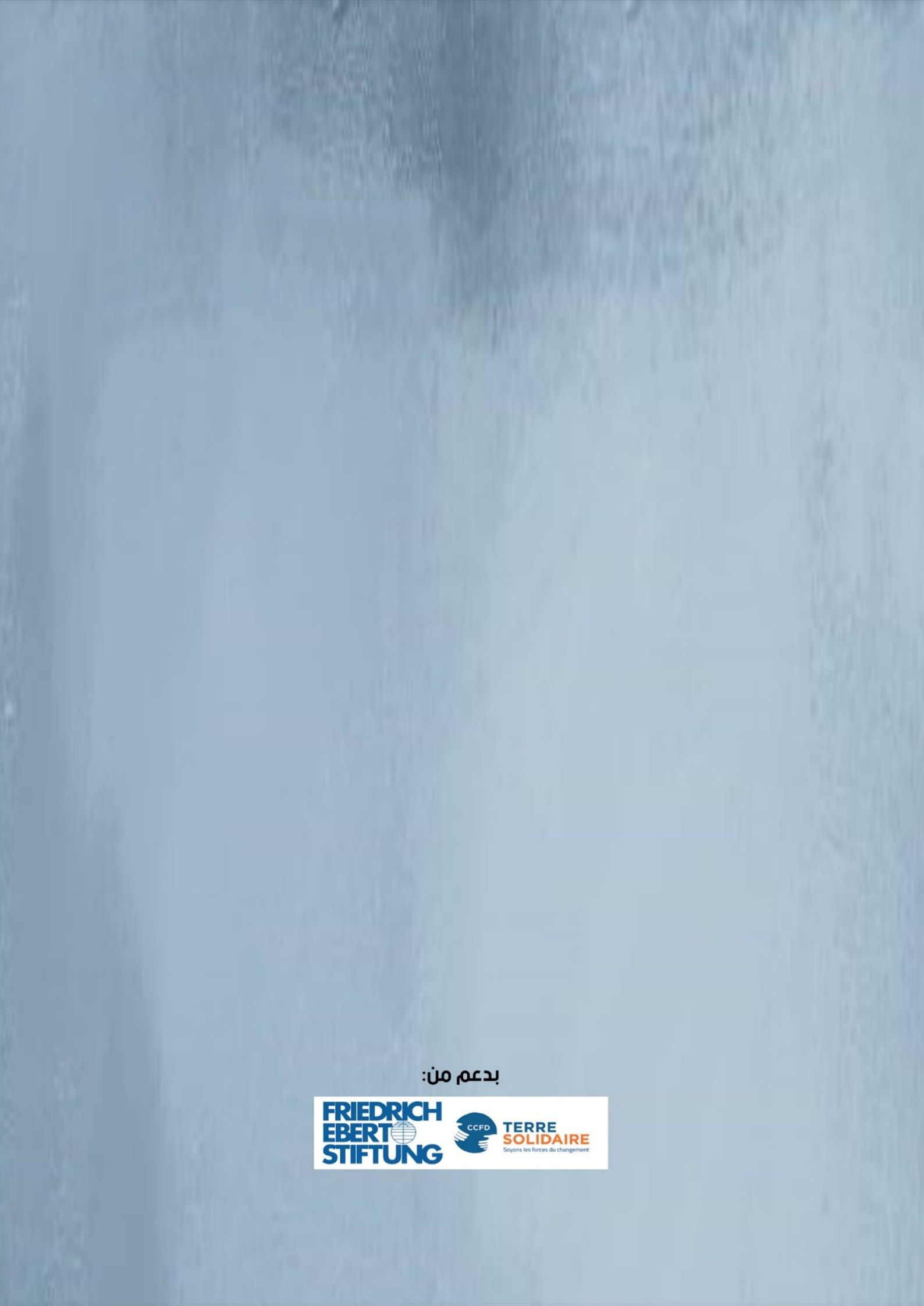

بدعم من:

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement